

الفصل الثالث

القيم والمفاهيم

تعرفنا في الفصل الأول على تحدٍ مهم: يتمثل في وجوب استعداد الناس لمواجهة المستقبل المجهول. وطرحنا ثلاثة أسئلة لتسهيل هذه المواجهة، وهي:

1- إلى أين تأخذنا التغيرات المعاصرة؟

2- ما المستقبل الذي نريده؟

3- هل لدينا الحافز الكافي لإقرار المستقبل الذي نفضله؟

ويبحث الفصل الثاني في إجابة السؤال الأول والذي سوف نعود إليه مرة أخرى. ويحول هذا الفصل اهتمامنا إلى المستقبل المختار والحافزية البشرية.

القيم والأهداف

تصوغ، بشكل متزايد، ثلاث مجموعات من القيم والأهداف والتي قد لا يوافق عليها بعضهم المبادرات العالمية (انظر الجدول 1 - 3). وهي: أولاً، يجب أن يكون البشر بوصفهم أفراداً قادرين على تنمية إمكانياتهم قدر الإمكان، والحصول على التعليم، وتأمين الغذاء والرعاية الصحية التي تساعد على إطالة العمر والوصول إلى مستوى أساسي من المصادر الاقتصادية. والأهداف العريضة لهذه الإمكانيات هي السماح بحرية الاختيار الأساسية في سعي الناس إلى حياة غنية (Sen, 2000). ثانياً، يرغب البشر من تفاعلهم مع بعضهم في السلام والأمن (kant, 1795). وأيضاً العدالة والمساواة بقدر معقول (Rawls, 1971). ثالثاً، يجب على البشر أن يكونوا قادرين في تفاعلهم مع البيئة المادية والبيولوجية الواسعة على العيش بأسلوب واع؛ حتى لا تهدد أساليب حياتهم وقراراتهم ظروف الحياة لمستقبلهم ومستقبل الأجيال القادمة.

الجدول 1 - 3 المجالات الإنسانية للأفعال والقيم.

القيمة	مجال النشاط
التنمية البشرية/الحرية	البشر بوصفهم أفراداً
الأمن/ العدل الاجتماعي	البشر مع بعضهم
المواد المساندة للإنسان	البشر مع البيئة

(United Nations/Brundtland Commission, 1987). وتزايد الاعتراف بهذه

الأهداف بوصفها أعمدة لـ «التنمية البشرية المساعدة» ومسيطرة أو «الهدف الأهم» لمعظم الذين يفكرون ويعملون لمصلحة المستقبلات العالمية.

ولكن بمرور الوقت لم تعد التصريحات العامة للقيم والأهداف هي التي فقط تحت المجهر، فقد برزت بشكل متزايد تصريحات عن أهداف ومقاصد محددة للأفعال حتى إن كثيراً من الاجتماعات والمؤسسات العالمية في العقود القليلة الماضية أطلقت مثل هذه الأهداف والمقاصد، وفي الأغلب لا يطبق شيء منها، إلى الحد الذي قد يظهر للشخص المتشائم أن الكلمات حلت محل الأفعال، إلا أننا نجد في الأحاديث العالمية والتي حددت فيها هذه التصريحات والإعلانات وضوحاً متزايداً إلى درجة تبلور القرار.

وأصبحت الأهداف أوضح مع الأخذ في الحسبان الجانب الأمني والعدالة الاجتماعية، على سبيل المثال، برز استعداد متزايد في المجتمع الدولي لمعارضة المبادئ المغروسة للسيادة الوطنية والتدخل في الدول التي ينتهك فيها النظام، أو التي يكون فيها الظلم الاجتماعي واضحاً، إلا أن الأهداف الجديدة تكون أوضح في المناطق ذات الدعم البيئي والتنمية البشرية.

وبخصوص البيئة، ساعد المؤتمر الأول للأمم المتحدة عن البيئة البشرية والمقام في ستوكهولم عام 1972 ونادي روما، والذي اشتهر باهتمامه بعراقيل النمو البيولوجية

والمادية المحتملة (Meadows et al., 1972)، على تحضير المجتمع لذلك. وحملت الأمم المتحدة في عام 1983 مفوضية برنندت لاند (رسمياً تعرف باسم المفوضية العالمية للبيئة والتنمية: انظر الأمم المتحدة 1987) تقييم الظروف البيئية في العالم وتأسيس برنامج لها. وعرفت المفوضية التنمية المساندة بطريقة صاغت الدراسة الآتية: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم، ثم تبع ذلك سلسلة من البروتوكولات والاتفاقات الدولية بما في ذلك معاهدات معينة وناجحة للتقليل من إطلاق أكسيد كلوروفلايد (CFCs) ولتحديد اتفاقات أقل نجاحاً للتقليل من إطلاق الدفيئة (البيوت الزجاجية للنباتات) للغازات، وخاصة تلك التي بها ثاني أكسيد الكربون.

وبفضل التنمية البشرية ظهرت بشكل دائم أهداف تهتم بالقضاء على الجوع وإثراء التعليم خلال النصف الأخير من القرن الماضي. وفي عام 1992 تم تبني الشكل العام لاتفاقية خاصة بالغازات التي تطلقها الدفيئة في مؤتمر الأمم المتحدة في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل والخاص بالبيئة والتنمية، وحددت الاتفاقية التنمية على أنها الارتباط الدولي الذي يحتاج إلى أن يندمج مع الاهتمام البيئي. وأنجزت قمة الأمم المتحدة الألفية إنجازاً رائعاً (13:2002-UNDP, 21:2001-UNDP, 24-33) فللمرة الأولى كرس المجتمع الدولي نفسه لمجموعة من الأهداف المحددة والمتكاملة والتي تتمحور حول تحسين الظروف البشرية في العالم للتنمية المساندة في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا بحلول عام 2015، ومن ضمن مجموعة تلك القمة كما أعادها وأضاف إليها مؤتمر القمة العالمية في عام 2002:

- خفض عدد سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم إلى النصف (في 1993 PPP). وقد حاول نحو 1.2 بليون شخص التعايش مع هذا المستوى، مع نحو 2.8 بليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم (9:2001. UNDP).

- خفض عدد البشر الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

- توفير التعليم الابتدائي للجميع.
- توفير المساواة بين الجنسين في التعليم.
- خفض نسب موت الأطفال الأقل من خمس سنوات بنسبة الثلثين، وخفض موت الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.
- الحد من انتشار مرض نقص المناعة HIV /AIDS. والملاريا والأمراض الأخرى الرئيسية.
- خفض نسبة عدد البشر الذين لا يستطيعون الحصول على مياه صالحة للشرب إلى النصف.
- إيجاد ميثاق دولي لتوجهات الفقراء والأغنياء لتحقيق جميع أهدافهم.

تتغلغل وتندمج مجموعة الأهداف الثمانية للتنمية الألفية (MDGs) لعام 2015 في القضايا الاقتصادية والبيئية، والتنمية البشرية، ولسوء الحظ فإن بعض الأهداف لن يتحقق، إلا أنها شجعت وساندت المنظمات العالمية، والمنظمات غير الحكومية، والحكومات في الدول الغنية والفقيرة وعدداً كبيراً من الأفراد في كفاحهم. وسوف يعود هذا الكتاب إلى الأهداف المذكورة باستمرار في الفصول القادمة. وأهداف التنمية الألفية مثال رائع على التصرف في مواجهة المجهول، بدراسة النظام العالمي، ووضع أهداف مبنية على قيم محورية، ومحاولة اكتشاف وتوظيف أكبر قدر من الحافزية الممكنة.

ستكون مغالطة لوقلنا: إن القيم والأهداف المقبولة على نطاق واسع مثل هذه المذكورة ستمهد لظهور اتفاقية دولية عن نشاطات معينة للأخذ بها. وتتداخل القيم مع مفاهيم القوى التي تميز الأنظمة العالمية. وقد يعارض ذوو النوايا الحسنة بشدة هذه القوى المحركة (وأيضاً قد لا يوافقون على الأهمية النسبية لقيم مختلفة). ومن أجل مخاطبة دور فهم هذه القوى، فمن الضروري إضافة تدقيق عرضي وفهم وجهات نظر العالم لأدواتنا لتقنيات التوقع.

التحليل العرضي

حين نظرنا في الفصل الثاني إلى الاتجاهات وحاولنا الاستقراء وجدنا أن الاستقراءات المستقيمة والتصاعدية كانت غالباً غير دقيقة، وبعض عمليات النمو كانت محدودة بوضوح. على سبيل المثال، لا يمكن أن تتجاوز نسبة التعليم 100% من السكان، ولا يمكن أن يزيد إنتاج البترول في مواجهة قاعدة مصادر ثابتة، ولذلك بدأنا بإدخال أشكال بديلة للاستقراء. مثل منحنيات شكل S والجرس. والتي ضمناً توضح هذه العوائق.

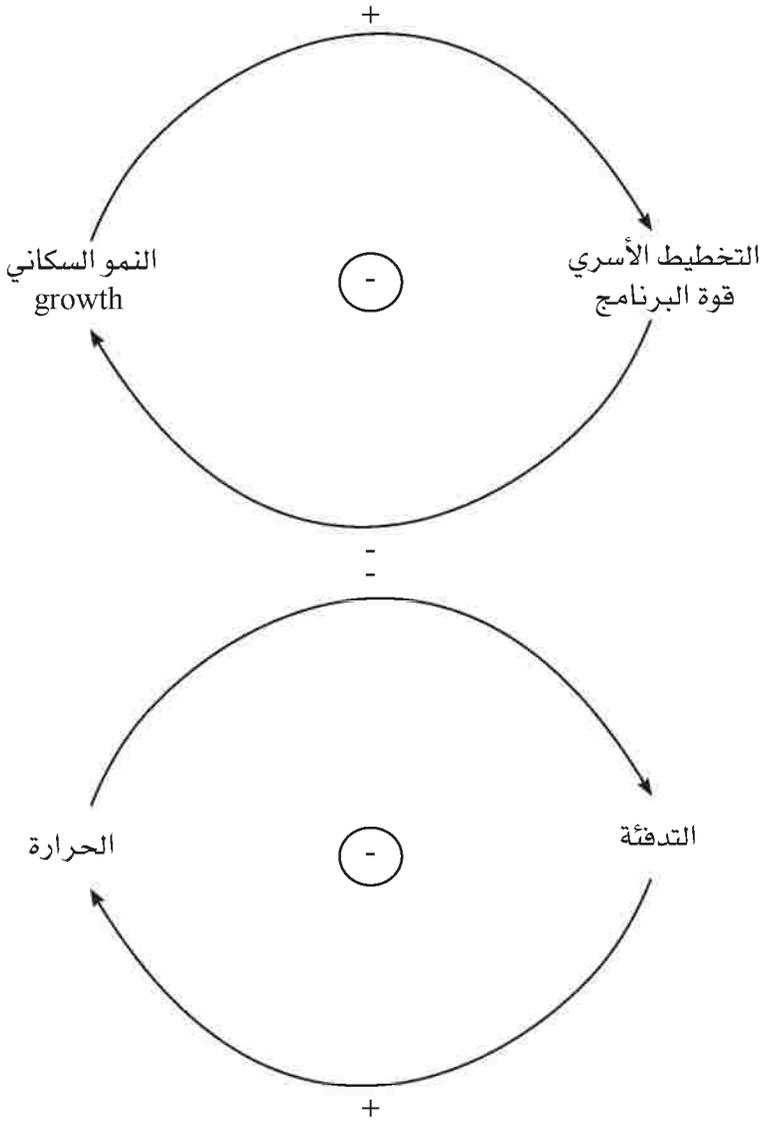
يساعدنا التحليل العرضي على المعرفة الواضحة لهذه المعوقات، وعموماً هو يساهم في فهم كيف يمكن لعملية معقدة أن تتطور في المستقبل. ويبرز في جذور التحليل العرضي الفرق بين التنوعات والمتغيرات المستقلة والتابعة أو بين المسبب والأثر. وقد ناقشنا حتى هذه النقطة النمو السكاني كما لو كان ظاهرة مستقلة عن الظواهر الأخرى، وجميعنا نعرف أن عدداً كبيراً من العناصر يؤثر في النمو السكاني، فعلى سبيل المثال، تساهم موانع الحمل في الحد من معدلات الولادة وأيضاً مستوى التعليم وتوفر فرص عمل للأمهات الحوامل. ومثابه لذلك، أن نوعية الرعاية الصحية تؤثر في معدلات الوفاة، كما هو الحال في انتشار أمراض مثل مرض نقص المناعة AIDS والسرطان. لذلك فإن التغيرات المصاحبة لموانع الحمل وتوظيف النساء، والتقنية الطبية، وظهور الأمراض، كل هذه مسببات (متغيرات مستقلة)، أما نسب الولادات والوفيات فهي (متغيرات تابعة).

ويمكننا تقسيم العلاقات العرضية إلى قسمين: علاقات إيجابية، وتظهر حين تقود الزيادة في المتغيرات المستقلة (مثل مرض نقص المناعة AIDS) إلى زيادة في المتغيرات التابعة (مثل معدلات الوفاة). وفي مثل هذه الحالات، يقود أيضاً انخفاض المتغير المستقل إلى انخفاض في المتغير التابع. وفي المقابل، تظهر العلاقات السلبية

حين يزيد المتغير المستقل (مثل توافر موانع الحمل) مسبباً انخفاضاً في المتغير التابع (مثل معدلات الولادة)، وفي هذه الحالات، سوف يؤدي الانخفاض في المتغير المستقل إلى زيادة في المتغير التابع.

وفي بعض الأحيان يكون من الصعب تمييز المتغيرات المستقلة من المتغيرات التابعة بمثل هذا الوضوح، فعلى سبيل المثال، قد يدفع الارتفاع العالي لنسبة نمو السكان في بلد آسيوي (سبب) الحكومة إلى تأسيس برنامج تخطيط أسري وتزيد من توافر موانع الحمل، والتي ذكرنا سابقاً أنها قد تسبب انخفاض نسبة نمو السكان، وفي مثل هذه الحالة فإن لدينا نظاماً من المتغيرات التي تتغذى رجعياً على بعضها في علاقات سبب وتأثير معقدة.

إذا مهد النمو السكاني لبرامج التخطيط الأسري والذي يتحكم في نمو نفس السكان وتذكرنا هذه العملية بمقياس الحرارة المنزلي والذي يتحكم في درجة الحرارة بقفل وفتح الحرارة كلما كان ذلك ضرورياً (حين ترتفع درجة الحرارة يتأكد الترمومتر من أن الحرارة توقفت في المنزل ومن ثم تخفض درجة الحرارة داخلياً). يرسم الشكل 1 - 3 الرابطين العرضيتين في التخطيط الأسري ومثال تدفئة المنزل. لاحظ أن إحدى الروابط في كل حالة إيجابية والأخرى سلبية، وهذا يزيد في المتغير مثل السكان والذي في النهاية يتغذى في دائرة من الروابط؛ ليقبل في المتغير نفسه. ونسمي مثل هذه المجموعة من الروابط دائرة التغذية الراجعة السلبية، وكما يوضح هذان المثالان، فإن مثل هذه الدوائر تميل إلى إنتاج استقرار نسبي في العمليات التي تمثلها، وخاصة عندما، يساعد الهدف الواضح في التحكم بالقوى المحركة مثل في حالة الترمومتر. وتصبح حلقة التغذية الراجعة حلقة سلبية متى ما اشتملت على عدد فردي من الروابط السلبية الفردية (مثلاً، واحد، ثلاثة، أو خمسة روابط سلبية من ضمن ست أو سبع من الروابط الإجمالية).

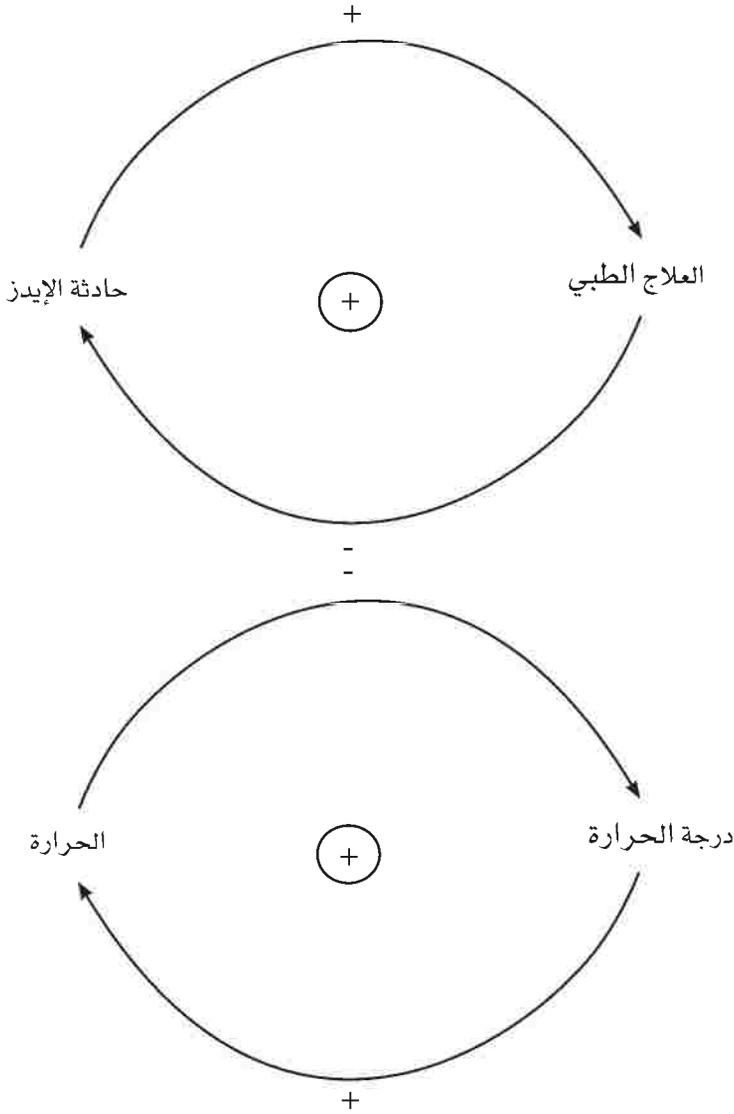


الشكل 1 - 3 دوائر التغذية الراجعة السلبية.

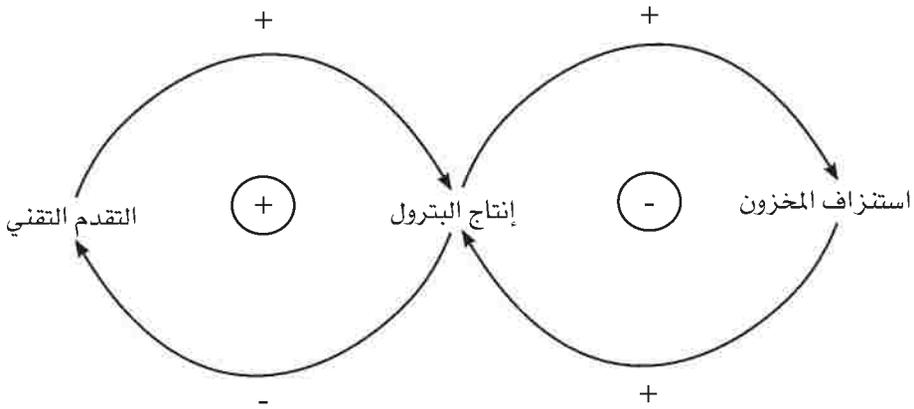
المصدر: نموذج المستقبلات العالمية، 2005.

وعكس ذلك، فكر ماذا يمكن أن يحدث لو أن نسبة وفيات مرض نقص المناعة في بلد إفريقي تجاوزت المؤسسة الطبية في ذلك البلد، ومن ثم جعلت من المستحيل التعامل طبياً مع مرض نقص المناعة AIDS وأدت إلى ارتفاع أكبر للمرض. وهذا شبيه بوضع الترمومتر مع «أسلاكه المتشابكة» حين يستشعر ارتفاع درجة الحرارة،

فإن الترمومتر يرفع درجة الحرارة. ويرسم الشكل 3.2 الرابطتين العرضيتين في كل واحد من المثالين. ونسَمي القوى المحركة في المثالين الدوائر الإيجابية للتغذية الراجعة. لاحظ في مثال التدفئة أن كلتا الرابطتين موجبتان. ستكون دائرة التغذية



الشكل 2 - 3 دوائر التغذية الراجعة الإيجابية
المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.



الشكل 3 - 3 ص 53 دوائر التغذية الراجعة المتفاعلة.

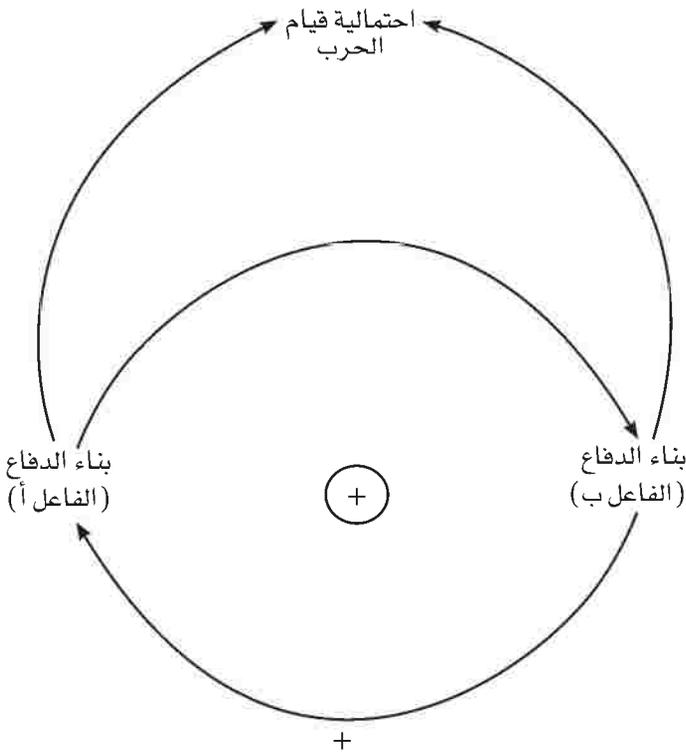
المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

الراجعة موجبة أو معززة ذاتياً، كلما كان هناك رقم زوجي للروابط السالبة (الضفر، اثنان، أو أربعة). لذلك فإن مثال AIDS هو حلقة تغذية راجعة موجبة أيضاً، وتميل العمليات في دوائر التغذية الراجعة الموجبة إلى أن تنهار بشدة (مثل السكان في البلد المسكون با AIDS أو تنمو دون حدود (مثل درجة الحرارة في المنزل المعاني).

العديد من عمليات النمو هي مجموعة من دوائر التغذية الراجعة الموجبة والسالبة. فكر للحظة في نمو إنتاج البترول العالمي. في أحد جوانبه، تسهل الزيادة في الإنتاج الحصول على ثمار أكبر (على سبيل المثال، سيؤدي إلى تحسين التقنية أو يدفع إلى حفر أعمق). وفي الجانب الآخر، تستنزف الزيادة في الإنتاج المصادر، وذلك يؤدي إلى قيود على الإنتاج. وإذا سيطرت الدائرة الأولى الموجبة، كما هو الحال عالمياً في معظم القرن الماضي، فإن إنتاج البترول ينمو تصاعدياً. وحين تسيطر الدائرة الثانية السالبة، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وسوف يكون ذلك حال العالم في النهاية، فإن إنتاج البترول يستقر ويضمحل في النهاية. وهناك معايير معينة في المعادلة الممثلة للروابط الدائرية وهي التي ستقرر بيد من السيطرة. يمثل الشكل 3.3 هذا التداخل في دوائر التغذية الراجعة.

المفاهيم العرضية ووجهات النظر الدولية

واستكمالاً للروابط العرضية البسيطة والتي نوقشت سابقاً. تساعدنا نماذج عرضية معقدة على فهم التغيير. لدينا جميعاً نماذج عرضية على الأقل مبدئية تخص نظام التنمية العالمية في تفكيرنا (فكر مرة أخرى في خرائط مستكشفي العالم)، وتساعدنا هذه النماذج على إيجاد معنى لهذا العالم. (فكر للحظة في نموذج بسيط، ولكن مفيد من العالم السياسي). هذا النموذج يقول: إن محاولة الدول لتعادل القوة مع قوة دولة أخرى يؤدي عادة إلى دائرة تغذية راجعة موجبة ومحطمة، فالذي تراه دولة ما على أنه بناء للدفاع في رد فعل للقوة الهائلة للأخرى سوف تراه الأخرى على الأغلب على أنه تهديد محتمل، ومن ثم ستقوم هي بدورها بتسليح أكثر.

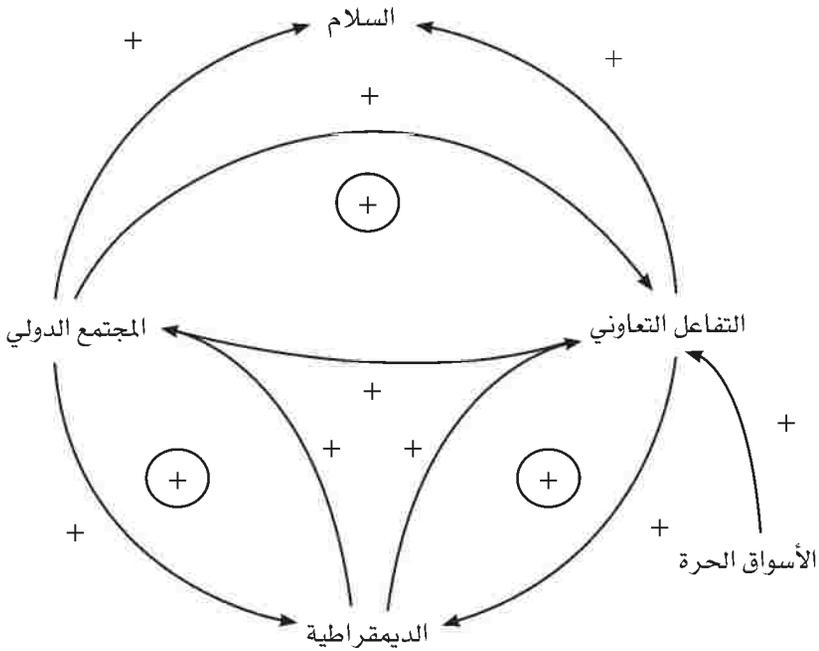


الشكل 4 - 3 معاناة الأمن.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

ويطلق الدارسون والممارسون للسياسات الدولية على هذا المنطق اسم معاناة الأمن. وهم يفهمون أن هذا المنطق يقيم سباقات التسلح والتي قد تزيد من احتمالات الحرب، ويشيرون إلى سباق التسلح قبل الحرب العالمية الأولى بوصفه مثلاً على ذلك. ويمثل الشكل 3.4 مثل هذا النموذج المحطم من التفاعل.

وإذا كان من الخطر الاعتماد على الحكم العقلي للدول في ميزان القوى، والمنطق التنافسي لمعاناة الأمن والعامل باستمرار على بدء وتغذية سباقات التسلح الخطرة، فهل نستطيع أن نتصور نموذجاً بديلاً لسياسات العالم؟ يقترح الشكل 5 - 3 نموذجاً يرسم نمو المجتمع الدولي بمعوية مستويات متزايدة لتفاعل تعاوني، وتنشئ القوى المتبادلة للمجتمع والتفاعل التعاوني دائرة تغذية راجعة إيجابية تحول دون شن حرب



الشكل 5 - 3 نموذج مبسط لليبرالية.

المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

(لأنها سوف تقطع تداخلاً قيماً) غير مثمرة ومن الصعب بدؤها ومن ثم تشجع السلام. ويفصل الشكل 3.5 هذا النموذج مع روابط نموذجية بما في ذلك دوائر التغذية الراجعة الإيجابية مع الديمقراطية.

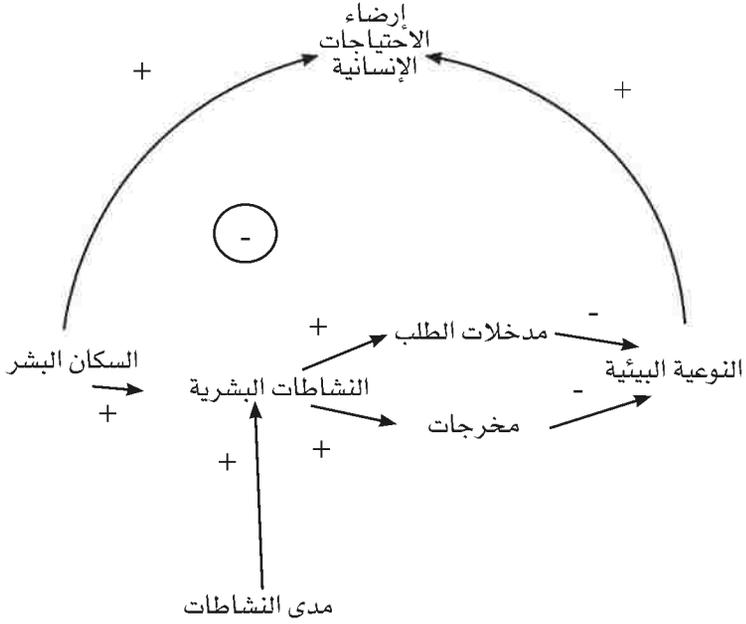
تميل الرسوم البيانية البسيطة جداً في الشكلين 4 - 3 و 5 - 3 إلى أن تتلبس وجهات نظر عالمية أوسع للسياسات الدولية. وتدعى عادة بالواقعية والليبرالية (كانت تسمى سابقاً المثالية). ينظر عادة هؤلاء الذين يركزون على القيم الأمنية إلى الدولة التقليدية (البلد) بوصفها أكثر ضماناً لهذا الأمن. وتستخدم الدول الشرطة للمحافظة على الأمن الداخلي وتعتمد خارجياً على القوة العسكرية لاستمراره. ويعرف الواقعيون أن النظام غير كامل ولكنهم يصرون على أن العالم دون حكومة مركزية هو في الأساس عالم من الفوضى. وفي مثل هذه البيئة، يظل أملنا في المحافظة على سلطة الدول ونفاذ هذا النوع من التفكير، وخصوصاً الليبراليين السياسيين، الذين يشيرون إلى أن أمن نظام الدولة يأتي على حساب الصراع المتقطع. ورفعت الأسلحة الحديثة للعصر الحديث، وخاصة الأسلحة النووية، ثمن هذا الأمن. وأكثر من ذلك، تزايدت الضغوط للتعاون بين الدول في المواضيع البيئية والاقتصادية والأمن، وفي الوقت نفسه تزايد إمكانية التعاون الدولي بفضل تقنيات الاتصال والمواصلات. وأخيراً ومهم جداً، أنشأ التحول في العديد من الدول في النظام العالمي إلى الديمقراطية والنمو السريع في التجارة والتعاملات الأخرى بين الدول أساساً قوياً لتعاون إقليمي ودولي أكثر من قبل، لذلك يفهم الليبراليون الأسس لسياسات العالم بشكل مختلف جداً عن الواقعيين ويخلصون إلى أنه يمكننا أن نتابع مباشرة تعاوناً مستمراً وسلاماً بدلاً من الاعتماد على تعادل القوى للوصول إلى كل ذلك في معظم الأحيان.

ومشابهة لتحليل سياسات العالم، وجهات النظر العالمية الرئيسية المحيطة بالمساعدة البيئية وهي رؤية مدمجة ومتعددة النظم. وهناك نوعان من وجهات النظر العالمية «وليس لأي منهما مصطلح متعارف عليه على نطاق واسع، ولكن الأولى تسمى البيئة الشاملة (انظر piraguas ص 56). وترسم الإنسانية جزءاً أكبر

من نظام الكائنات الحية، يخضع في النهاية للعوائق نفسها التي تضعها مثل هذه الأنظمة على جميع الفصائل. وسوق نادي روما لمثل هذه الرؤية عبر كتب مثل (The limits to growth) الحدود إلى النمو (Meadows et al., 1972) والبشر عند نقطة التحول (Mesarovic and Pestel.) (ankind at the Turning Point) (1974) واستخدم نادي روما المصطلح مشكلة لضبط العناصر المتداخلة للتعداد السكاني، والاقتصاد، وأنظمة الطاقة، وأنظمة الزراعة، والبيئة الطبيعية. وحذر أعضاؤه باستمرار من أنه مثلما الفصائل الأخرى تجاوزت القدرة الاحتمالية للبيئة وبعد مدة زمنية عانت من سقوط سكاني، فإن الإنسانية تتجاوز القدرة الاحتمالية لبيئتها. النماذج الذهنية مثل التي في الشكل 6 - 3 توضح صورة الإنسانية بوصفها جزءاً من البيئة وتخضع لمعوقاتها.

وفي معارضة شديدة لذلك، هناك النظرة العالمية التي هي أيضاً تقتصر إلى مصطلح متعارف عليه ومقبول عالمياً، ولكننا سنسميها الحدائة. وصميم الحدائة ليس المشكلة، ولكن النمو التقني. يمثل الشكل 3.7 النموذج بشكل بسيط جداً وتقريباً كاريكاتوري. وأهم دائرة تغذية راجعة في ذلك النموذج هي التي تربط المعرفة التقنية الإنسانية بنفسها. وكلما كان فهمنا الأساسي الموجود أقوى أصبح أسهل وأسرع على البشر إضافة المزيد إلى ذلك الأساس. وقد بنى (Martel, Brown, and Kahn 1976) رؤية لمستقبل طويل الأجل على تلك الدائرة. وفعل (Simon 1981) الشيء نفسه بوضوح أكثر، راسماً النمو السكاني ليس كعبء على البيئة، ولكن بشروط المعرفة الإنسانية كمصدر نهائي.

ووجهات النظر العالمية المتنافسة ليست منظورات تاريخية ولكن مفاهيم ثابتة. واليوم يشير الشموليون إلى منحنيات نمو ثاني أكسيد كربون الجوي واستخدامات المياه النقية كاثنين من أوضح - وقد يكونان من أخطر - الأمثلة لهبوط الأساس الإنساني. ويشير الحداثيون إلى منحنيات نمو الحاسب الآلي، والهاتف الخليوي، وروابط الشبكة العنكبوتية (مجتمع شبكة المعرفة العالمية) كأوضح الأمثلة للتفجر في المعرفة الإنسانية.



الشكل 6 - 3 نموذج مبسط للشمولية.

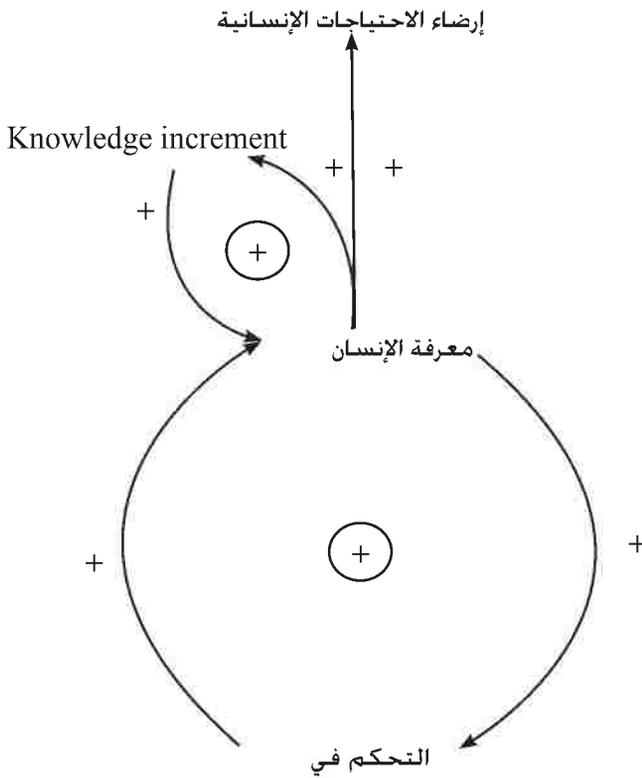
المصدر: نموذج المستقبل العالمي، 2005.

والحقيقة بالطبع، أن المشكلة والنمو كليهما حقيقي. ومن المؤكد أنهما سيصوغان المستقبل بتفاعل بعضهما مع بعض. وهو تفاعل عميق الجذور سمي في سبعينيات القرن الماضي ولكن تاريخه يعود إلى الوراء وليس إلى مالثوس فقط، ولكن حتى إلى أرسطو طاليس، وهو التحدي للمساندة. والتطور التقني، محور فكرة عصر المنطق وعصر النهضة، هو الأمل.

وحيث نتمتع في قضايا التنمية البشرية والعدالة في العلاقات الإنسانية، فإننا مرة أخرى نجد وجهات نظر مختلفة جداً، راسمة ظلال الاختلاف في المنظور القيمي وعادة يكون اختلافاً شديداً في فهم القوى المحركة للنظام.

ويؤمن هؤلاء الذين يقدرون النمو بدور الأسواق، ويعتقدون أنه لو تركت الحكومات الأسواق تعمل بحرية ما أمكن ذلك فإنها ستولد نمواً للقيمة لجميع المشاركين وتحدث تنمية بشرية واسعة. وتقليدياً (وما زال حتى اليوم في أوروبا) يسمى هؤلاء الذين

يقدرّون الأسواق الحرة أو المطلقة والذين يؤمنون بفائدتها ليبراليين، ويسمون أحياناً الليبراليين الكلاسيكيين الليبراليين التجاريين، أو متحمسي الأسواق. رأينا في الشكل 5 - 3 الرابط الممكن للأسواق الحرة بالتعاون الدولي، ومن ثم الرابط بين الليبراليين في سياسات العالم بالكلاسيكيين في الاقتصاد. ويؤمن أيضاً العديد من الليبراليين الكلاسيكيين بأن الاعتماد على اقتصاد الأسواق هو أفضل طريقة لتحسين مستوى الفقراء وأن الكثير من التدخل الحكومي - لضعف الحوافز وتركيز القوة السياسية -



الشكل 7 - 3 نموذج مبسط للحداثة.

المصدر: نموذج المستقبلات العالمية، 2005.

يمكن أن يكون مضرراً بالخدمة الإنسانية. وفي المقابل، يعتقد الذين يركزون اهتمامنا بقوة على التوزيع العادل - أن الأسواق المسماة بالحرة تكافئ الذين يدخلونها بمنحهم

موقفاً قوياً. ويملك الذين يتحكمون في رأس المال موقفاً مقابضاً أقوى من الآخرين الذين لا يملكون إلا جهدهم ليقدموه. وأكثر من ذلك، عادة يملك المتحكمون في رأس المال الأدوات اللازمة للتأثير في النظام السياسي ويمكن أن يستخدموا لتقوية موقفهم البنيوي. ويرى الليبراليون المعاصرون (على الأقل في قاموس الولايات المتحدة) أن هذه السمات لسوق البيئة تجعل من الصعب على سيئي الحظ فيها التعويض عن المواقع المرموقة وعدم عدالتها في النظام الاقتصادي، وأنه يجب على المجتمع أن يتحرك للعمل بوعي.

وبسبب التشديدات المختلفة على القيم والمفاهيم العرضية المختلفة، فإننا نواجه مهمة معقدة في دراسة السؤال الثاني والثالث من أسئلتنا الثلاثة، والتي تسأل: ما هو المستقبل الذي نفضله، وما هي الحافزية التي نملكها؟ وتميل توجهات القيمة والمفاهيم العامة لصياغة ومساندة بعضهما بعضاً. وفي الواقع، تميل القيم إلى صياغات دراسات حتى لسؤالنا الأول: أين تقودنا التغيرات المعاصرة؟ ورأينا كيف أن توجهات القيم - والمفاهيم المختلفة (وسميناها وجهات النظر العالمية) تؤكد توجهات مختلفة أو يمكن فهم توجه واحد بعدة طرق مختلفة.

يوجد في نظام المساعدة برنامج IFs رسوم بيانية عرضية إضافية وتفصيلات وافية لهذه ولوجهات نظر عالمية أخرى. ولا يمكن أن نفقد معرفتنا أن ترتيب المفاهيم العرضية والقيم يختلف ونحن نتوسع في هذا الكتاب. ونكرر لا يمكن أن نتنبأ بالمستقبل، ولكن يمكن أن نفكر بوضوح وبتراتبية أكثر.

الخاتمة

بغض النظر عن التحديات والمصاعب، فإن هناك عدة أسباب تدعونا للتفاؤل، ونحن نستكشف المستقبل ونتطلع إلى أن نكون بقدر التحدي ونحن نواجه المجهول، ومنها: أولاً، قدرتنا على قياس الظرف الإنساني نسبة إلى الأهداف المعلنة سابقاً، فإن هذه القدرة تحسنت بشكل كبير في السنوات الماضية. والأخذ في الحسبان الإنجاز التعليمي، فعلى سبيل المثال، تقيس اليونسكو ذلك باستمرار، وضع Barro و Lee (2000) معاً قاعدة بيانات تاريخية رائعة والتي استمد منها برنامج IFs الكثير. وتتوافر أرقام وفيات المهد بشكل كبير (انظر على سبيل المثال، الإصدار السنوي للبنك الدولي World Development Indicators والذي يوفر أيضاً معلومات عن كيفية الحصول على مياه صالحة للشرب ومستويات سوء التغذية بين الأطفال). تتابع الأمم المتحدة مستويات عدوى مرض HIV ووفيات مرض نقص المناعة AIDS، وأنشأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية معياراً مختصراً يدعى مؤشر التنمية البشرية (HDI) والذي يبين معدلات وفيات المهد، ومستويات التعليم، ورفاهية الاقتصاد. كان النصف الثاني من القرن العشرين مدة انفجار لتقييمنا لجميع عناصر التنمية البشرية. ومن المذهل أن نسترجع أنه في أواسط القرن العشرين أن الناتج القومي الإجمالي (GNP) كان معياراً جديداً نسبياً وأن قاعدة البيانات البشرية الخاصة بظروف حياة الفرد في جميع أرجاء المعمورة، ورفاهية الاقتصاد، والقدرة الاجتماعية كانت ضئيلة في أفضل الحالات. ولكنه فتح نوافذ على ظروف العالم.

ثانياً، وبعد بحثنا في الجزء الأول من هذا الفصل، أصبحت قيمنا وأهدافنا أكثر وضوحاً، فالأهداف والغايات هي رافعات هذه السياسة فيها ولنفسها. وصحيح أن جميع حقول النشاط الاجتماعي هي تقريباً «أحصل على ما تقيس». لذلك فإن التصريح الواضح للأهداف والنشر المستمر للمعايير هو أحد أقوى المؤشرات على ظهور فعل بشري عن قضايا حول الاستقرار.

وهناك عنصر ثالث أساسي، والذي نوقش في هذا الفصل وبالتفصيل في الفصول القادمة في موضوعات معينة، وهو زيادة الفهم الإنساني لأنظمة القوى المحركة (التعداد السكاني، الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) والتي تعمل من خلالها. ومن المشجع جداً أن نفكر في مدى نمو قدرتنا على تمثيل عمليات التنظيم الفردي، وأيضاً توسع إمكانياتنا لمتابعة الاتصالات الداخلية عبر تفاعلات أنظمة معقدة. وعلى الرغم من الاختلافات الحتمية حول المفاهيم إلا أن هذه الآراء الفاحصة خطيرة، إذ كان علينا أن نستوعب المصاعب التي سنجد أنفسنا فيها والفرص الدافعية التي قد تجهدنا للوصول إلى أهدافنا.

رابعاً، أعطتنا التنمية البشرية بشكل متزايد دوافع جديدة للفعل، إذا أردنا أن نستخدمها، وهذه تشمل الفوائد الجمّة للتنمية البشرية حتى اليوم، والتوسع في الظروف المعيشية، والقدرة الفردية للعديد من الأشياء، والثراء المتنامي للإنسانية، ونمو قدرتنا الاجتماعية، والتوسع في الأساس المعرفي الواسع. والبروز الحديث لتقنيات المعلومات والاتصالات (ICT) وسع بشكل كبير القدرة الإنسانية للوصول إلى المعلومات الموجودة واستخدام شبكات عمل لتطبيقه، وقد يكون أكثر إمتاعاً للإنشاء المتزايد لمعرفة أكثر. وسوف تركز الفصول القادمة على هذه الحوافز من داخل وعبر نطاق الموضوع.

وأخيراً، النقاش والجدال العام والمتعلق بمناسبة الأهداف، ونوعية المعايير، وبرزت نماذج تنمية ممكنة ومحتملة عالمياً. ولن يتفق البشر على أي من هذه العناصر وستكون النقاشات وبالأحرى أصبحت مطولة. وسوف تكون هناك دائماً نقاشات مكثفة حول الاحتياج إلى اختيار اجتماعي واع وفعل لإدارة التحولات ضد أنظمة التصحيح الذاتي والتي تعمل بوصفها نقاشات مصغرة مختصة بأفضل التكتيكات لإنجاز الأهداف المتفق عليها. وفي خضم هذه النقاشات ينبغي ألا نفقد الاهتمام بوجودها نهائياً وبالمعرفة التي يمكن أن تولدها.

AP